

في العمق

قيس سعيد يمنح الديمقراطية التونسية
فرصة ثانية

حركة النهضة قادت البلاد إلى عجز متزايد



تغيير طلبه الشارع التونسي

الجريئة كما ساعد في تحقيق رحيل بن علي قبل عشر سنوات. وتعد المؤسسة العسكرية قوة دربتها الولايات المتحدة وتتمتع منذ الاستقلال باحترام غالبية التونسيين. ولا تزال مؤسسة الدولة التي تحظى بثقة أكبر.

ونزل عشرات الآلاف من التونسيين من جميع الأعمار والمواقع الاجتماعية إلى الشوارع للاحتفال بعد إعلان قرار الرئيس مساء الخامس والعشرين من يوليو الماضي، وكانوا يطالبون بقائد قوي وشغل وحرية وكرامة وطنية التي كانوا يعتقدون أنهم حققوها سنة 2011. وسيتم اختبار مهارات الرئيس سعيد السياسية إلى أقصى حد وكذلك شعبية الجيش.

خارطة طريق

وعد الرئيس سعيد رسمياً باحترام الحقوق الفردية لمواطنيه وتحديث إلى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الذي كان داعماً له. وأعقب ذلك بدعوة إلى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، الذي سافر وزير خارجيته رمضان لعمامرة إلى تونس العاصمة. وتحدث سعيد الثلاثاء مع شارل ميشيل رئيس المجلس الأوروبي، وسيكون الدعم من مثل هذه المؤسسات ذات الوزن الثقيل مفتاح نجاح سعيد في نهاية المطاف.

وعلى عكس بعض وسائل الإعلام الغربية والشرق أوسطية، لا يرى معظم التونسيين أنهم أو رئيسهم يفتقرون الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية الموعودة. وأظهر استطلاع للرأي أجرته مؤخراً شركة استطلاع تونسسية خاصة أن ما لا يقل عن 87 في المئة من التونسيين يؤيدون تحركاته الأخيرة ومساندتهم لقرار تجديد عمل البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة من منصبه.

وتصف بعض وسائل الإعلام الغربية والعربية تونس بأنها "ديمقراطية هشة". ويرى العديد من التونسيين، قد يشكلون على الأرجح أغلبية، مثل رئيسهم، دولة استولت عليها اللوبيات السياسية والاقتصادية الفاسدة التي كانت تقودها إلى الانهيار.

وكاي خطوة جريئة، فإن خطوة الرئيس سعيد تحمل مخاطر. وستوضح الأسابيع القليلة المقبلة ما إذا كان يتصرف بارتجال أم لا في النجاح أو يتحرك طبق خارطة طريق مناسبة. وقد أعرب الاتحاد العام التونسي للشغل، النقابة العمالية القوية، عن دعمه المشروط لعمل الرئيس التونسي وتعهده بالمساعدة في إعداد خارطة الطريق هذه.

والامر الذي يعكس حقيقة المرجعية الديمقراطية لرئيسه الغنوشي. وكان قلب تونس ثاني أكبر الأحزاب الممثلة في البرلمان، وهو بقيادة صاحب قنصة نسمة نبيل القروي الذي قضى بعض الوقت في السجن بتهمة غسل الأموال والتهرب الضريبي. وأظهر سلف سعيد، الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي القليل من الاهتمام بإصلاح النظام القضائي، وهو ركيزة أساسية للديمقراطية.

وفي العام 2019 انتخب سعيد بأغلبية ساحقة في الانتخابات الرئاسية، لكن الحكم سيضع مهاراته السياسية الآن في اختبار أعظم بكثير من الرئاسة. ومن الأسباب التي دفعته إلى قطع العقدة الغوردية (مشكلة صعبة يتم حلها بعمل جريء) هو أن دستور 2014 الذي وضعته النهضة لا يحدد بوضوح صلاحيات رئيس الدولة ورئيس الوزراء، ناهيك عن رئيس البرلمان.

وكانت نتيجة ذلك الدستور أنه فتح مشاحنات لا نهاية لها بين الثلاثة بمن فيهم رئيس الوزراء، الذي وصفه رجل أعمال كبير في تونس بأنه "غير كفء".

وتعتبر رئيس الدولة نفسه تجسيدا للخليفة الثاني للإسلام عمر بن الخطاب، الملقب أيضاً بالفاروق (الذي يميز الشر عن الخير). وكان الجيش التونسي قد دعم خطوة الرئيس

وكانت تلك الاستراتيجية المجتمعية التونسية المفتوح جداً على الأفكار الغربية الجديدة إلى عجز متزايد، حيث كانت النخب مسؤولة عن معدلات بطالة كبيرة ومتصاعدة في عهد بن علي، خاصة بين الشباب، وهكذا لم تكن أمام حركة النهضة فرصة كبيرة لإخراج البلاد من هذا المستنقع.

وتعيش تونس اليوم على وقع ارتفاع معدلات البطالة عما كانت عليه في العام 2011، واستمر التفاوت الصارخ في مستوى المعيشة بين المناطق على ما كان دائماً، وأصبحت غالبية الشباب التونسي تحلم بمغادرة ما ترى أنه سقينة تغرق. وراى هؤلاء أن مفهوم الديمقراطية تلتخب بسبب الطريقة التي مارست بها الأحزاب الكبيرة السياسية. وينظر المراقبون الغربيون إلى تونس على أنها "ديمقراطية ناشئة"، لكن فساداً مستشرياً وبرلماناً يشبه سوقاً صاخبة يعمل مركز لتبادل الصفقات المالية بدل تبادل الأفكار، إلى جانب نواب يعذب بعضهم على بعض جسدياً،

ولا تخلو خطوة الرئيس التونسي قيس سعيد عبر تجديد عمل البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة من منصبه من مخاطر، لكنها تعد جريئة وتعتبر عن آراء معظم التونسيين الذين سئموا من الوضع المتدهور على كافة المستويات في بلدهم منذ عام 2011 إلى الوقت الراهن.

وكان ذلك التاريخ توالى الأحداث بسرعة كبيرة لدرجة أنها فاجت القوى الخارجية مما جعلها غير قادرة على التأثير على نتائجها. وبعد عقد من الزمن وجد الأشخاص الذين كانوا في يوم من الأيام مبتهجين بفوائد التغيير المحتملة أنفسهم مذهولين من تكاليفه الفعلية.

وكما لاحظ الباحث في العلوم السياسية حسين آغا والمسؤول في الإدارة الأميركية روبرت مالاي في ذلك الحين، إن ما حدث في تونس قلب نظرية لينين رأساً على عقب، حيث افترض الزعيم الروسي أن "انتصار الثورة يتطلب حرباً سياسياً منظماً ومنضبطاً وقيادة قوية وبرنامجاً واضحاً"، لكن ما حدث في مصر وتونس كان على عكس الثورة الإيرانية سنة 1979، دون تنظيم ولا قادة معروفين ولا أجندة واضحة.

وفاجأ الرئيس قيس سعيد التونسيين والقوى الأجنبية عندما أقال رئيس الحكومة هشام المشيشي وجمد البرلمان في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، حيث لم تكن لدى الولايات المتحدة أو الائتلاف الأوروبي أي فكرة عما كان على وشك أن يحدث.

ولم يكن الإسلام ولا الفقر هو ما أثار الاحتجاجات الشعبية ضد نظام بن علي قبل عشرة أعوام، بل كان الإنزال الساحق هو الذي حرم غالبية التونسيين الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين من حقهم في التحكم في حياتهم.

تحكم التونسيون قبل عشر سنوات في شوارع سيدي بوزيد الفقيرة منادين بـ"ثورة الكرامة"، وفاجأ تحركهم القادة الغربيين لأن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي اعتبروا البلاد نموذجاً للحكم الرشيد، الذي كان غطاء لتمويه الممارسات التي أصبحت تحت ستار الليبرالية والخصخصة، مقترسة بشكل متزايد.

وفي تلك المرحلة أدرك معظم التونسيين غريزيا أن "النفاق والقراءة الاستشرافية للشرق الأوسط لم يسبحا للرب بفهم ما كان يجري حقاً" في بلدهم.

وأعطت الخطوة الجريئة التي اتخذها سعيد تونس الديمقراطية الوليدة فرصة ثانية بعد عشر سنوات على التجربة الأولى. ويعد تعيين خالد الجياوي المدير العام لوحدة الأمن الرئاسي، بالإشراف على وزارة الداخلية وتكليف المستشار في دائرة الأمن القومي برئاسة الجمهورية رضا غرسلاوي بتسيير الوزارة إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة، على عمل الرئيس على الحفاظ على الحريات في تونس.

ويعتقد البعض أن الخطوة الأخيرة للرئيس التونسي ضباط أمن وجيش كبار آخرون مثل الأميرال المتقاعد كمال العكروت، الذي دعا سعيد مؤخراً إلى تطبيق المادة 80 من الدستور وندد بعزم الحكومة على تاجير أراضي الدولة لمستثمرين قطريين، وبالتالي القضاء على المشروع في مهده. ويقول الأميرال العكروت، الذي ينحدر من عائلة متواضعة، إنه يشعر بالفزع من حقيقة أن 25 في المئة من التونسيين يعيشون في فقر مدقع. وإن الجيش التونسي محترف وغير متسييس وليست له مصالح اقتصادية، إنه لا يشبه أي جيش آخر في العالم العربي.

فوضى العمران
في موريتانيا.. أزمة تتسع
بلا حلول في الأفق

نواكشوط - سعى الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني بعد أشهر قليلة من توليه رئاسة البلاد في عام 2019 لجعل العاصمة نواكشوط من ضمن المدن المحركة للتنمية في إطار إعادة تفعيل المخطط العمراني للمدينة التي تأسست في خمسينيات القرن الماضي.

لكن الفوضى العمرانية في موريتانيا وخاصة في العاصمة نواكشوط تضع مجموعة واسعة من التحديات أمام السلطات في هذا البلد الواقع غرب أفريقيا، كما أنها تعطل عمليات البحث عن إعادة رسم وجه العاصمة من جديد لتكون فاعلة من الناحية الاقتصادية والمعيشية.

ومنذ ديسمبر عام 2019 سعت السلطات الموريتانية لتنظيم العاصمة الناحية العمرانية، حيث تعد نواكشوط مركزاً للحركة التجارية والمشاريع والاستثمارات الأجنبية، لكنها تعاني من سوء الخدمات، بالإضافة إلى مخاوف بيئية تتزايد يوماً بعد آخر.

وأدت الكثافة السكانية المرتفعة في العاصمة الموريتانية إلى جانب غياب تهيئة عمرانية متطورة إلى فشل محاولات وخطط السلطات لتحديث العاصمة التي تعاني من إخلالات في البناء والتخطيط العمراني وبرز العشوائيات.

وكانت مساحة نواكشوط في ستينيات القرن الماضي لا تتجاوز هكتاراً واحداً، لكن اليوم باتت تقدر بـ1200 هكتار وفق ما أعلنت وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي الموريتانية.

وكان الرئيس الموريتاني قد كشف أمام الأمم المتحدة سنة 2019 إطلاق "مبادرة السور الأخضر العظيم" مع مجموعة من دول الساحل لمواجهة الآثار السلبية للتصحّر والتغيرات المناخية، مشيراً حينها إلى تحقيق نتائج هامة في السعي لإيقاف التصحر وإعادة تاهيل المساحات التي تضررت من جرائه.

ووفق المخططات الرسمية فإن 53 في المئة من المساحة الإجمالية لنواكشوط مناطق رملية أو غير صالحة للبناء. وكان مجلس الوزراء الموريتاني قد صادق خلال اجتماع له في السابع من يوليو الجاري على خطة لمعالجة الإشكالات والعوائق المرتبطة بالتوسع العمراني للعاصمة والحلول المقترحة لها. وتواجه العاصمة الموريتانية مشكلة أخرى، حيث شهدت في سبعينات القرن الماضي نزوح سكان الكثير من القرى والأرياف الموريتانية نحوها إثر موجات الجفاف التي ضربت أنحاء واسعة من البلاد، وذلك بحثاً عن مصدر دخل بعدما فقد كثيرون مواشيهم بفعل سنوات الجفاف. ونتيجة للهجرات الجماعية انتشرت أحياء الصفيح والمساكن العشوائية في المدينة، وتفاقت مظاهر الفقر والعوز بين السكان.

وأشرفت السلطات الموريتانية منذ عام 2010 على عمليات تخطيط وإعادة التاهيل العمراني لأحياء العشوائية ما ساهم في تنظيم عدد منها، لكن الكثير من تلك الأحياء لا يزال قائماً حتى الآن. وتقول الحكومة الموريتانية إنها تعمل وفق خطة للقضاء على ظاهرة العشوائيات في العاصمة حتى يحصل المواطن على حقه في السكن اللائق. ووفق تقديرات حكومية يبلغ سكان نواكشوط مليون نسمة، أي ربع سكان البلاد الذي يبلغ تعداد سكانه 4 ملايين نسمة.

وتتعدد الأعراف التي تسكن نواكشوط بين عرب وأفارقة، إضافة إلى المهاجرين المستوطنين في المدينة، والسياح وعامل الشركات الأجنبية التي تستثمر في موريتانيا.

وتأسست نواكشوط في خمسينيات القرن العشرين، إذ اختيرت عاصمة للدولة، ولم تكن حينها سوى قرية ريفية متواضعة، حيث وضع المختار ولد داداه أول رئيس لموريتانيا إلى جانب الرئيس الفرنسي حينها شارل ديغول الحجر الأساس للعاصمة في الخامس من مارس عام 1958، أي قبل سنتين من إعلان استقلال البلاد عن الاستعمار الفرنسي عام 1960.

وتقول السلطات الموريتانية إن هذا التمدد الأفقي للعاصمة يكلفها موارد مالية هائلة يتم إنفاقها في توفير خدمات الماء والكهرباء والصحة والتعليم. وعانت العاصمة نواكشوط خلال السنوات الماضية من فيضانات نجمت عن أمطار فاقت بجزارتها المعدلات الموسمية، لكن البنية التحتية الغائبة وانخفاض بعض مناطقها عن مستوى سطح البحر تسبب في غمر المياه للطرق وتعطل حركة السير.



فوضى عمرانية وبشرية

لا تخلو خطوة الرئيس التونسي قيس سعيد عبر تجديد عمل البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة من منصبه من مخاطر، لكنها تعد جريئة وتعتبر عن آراء معظم التونسيين الذين سئموا من الوضع المتدهور على كافة المستويات في بلدهم منذ عام 2011 إلى الوقت الراهن.

فرانسيس غيليس
باحث مساعد في مركز برشلونة للشؤون الدولية

ورغم تلك التحذيرات تكاد تخلو العاصمة نواكشوط من المناطق الخضراء، إذ لا تتجاوز نسبتها 0.3 في المئة، وفق معطيات جديدة لوزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي.

وتقول السلطات إن غياب المناطق الخضراء في العاصمة يؤثر سلباً على المباني، نظراً إلى العواصف الرملية التي تشهدها المدينة في كثير من الأحيان.

وكان الرئيس الموريتاني قد كشف أمام الأمم المتحدة سنة 2019 إطلاق "مبادرة السور الأخضر العظيم" مع مجموعة من دول الساحل لمواجهة الآثار السلبية للتصحّر والتغيرات المناخية، مشيراً حينها إلى تحقيق نتائج هامة في السعي لإيقاف التصحر وإعادة تاهيل المساحات التي تضررت من جرائه.

ووفق المخططات الرسمية فإن 53 في المئة من المساحة الإجمالية لنواكشوط مناطق رملية أو غير صالحة للبناء. وكان مجلس الوزراء الموريتاني قد صادق خلال اجتماع له في السابع من يوليو الجاري على خطة لمعالجة الإشكالات والعوائق المرتبطة بالتوسع العمراني للعاصمة والحلول المقترحة لها. وتواجه العاصمة الموريتانية مشكلة أخرى، حيث شهدت في سبعينات القرن الماضي نزوح سكان الكثير من القرى والأرياف الموريتانية نحوها إثر موجات الجفاف التي ضربت أنحاء واسعة من البلاد، وذلك بحثاً عن مصدر دخل بعدما فقد كثيرون مواشيهم بفعل سنوات الجفاف. ونتيجة للهجرات الجماعية انتشرت أحياء الصفيح والمساكن العشوائية في المدينة، وتفاقت مظاهر الفقر والعوز بين السكان.

وأشرفت السلطات الموريتانية منذ عام 2010 على عمليات تخطيط وإعادة التاهيل العمراني لأحياء العشوائية ما ساهم في تنظيم عدد منها، لكن الكثير من تلك الأحياء لا يزال قائماً حتى الآن. وتقول الحكومة الموريتانية إنها تعمل وفق خطة للقضاء على ظاهرة العشوائيات في العاصمة حتى يحصل المواطن على حقه في السكن اللائق. ووفق تقديرات حكومية يبلغ سكان نواكشوط مليون نسمة، أي ربع سكان البلاد الذي يبلغ تعداد سكانه 4 ملايين نسمة.

وتتعدد الأعراف التي تسكن نواكشوط بين عرب وأفارقة، إضافة إلى المهاجرين المستوطنين في المدينة، والسياح وعامل الشركات الأجنبية التي تستثمر في موريتانيا.

وتأسست نواكشوط في خمسينيات القرن العشرين، إذ اختيرت عاصمة للدولة، ولم تكن حينها سوى قرية ريفية متواضعة، حيث وضع المختار ولد داداه أول رئيس لموريتانيا إلى جانب الرئيس الفرنسي حينها شارل ديغول الحجر الأساس للعاصمة في الخامس من مارس عام 1958، أي قبل سنتين من إعلان استقلال البلاد عن الاستعمار الفرنسي عام 1960.

وتقول السلطات الموريتانية إن هذا التمدد الأفقي للعاصمة يكلفها موارد مالية هائلة يتم إنفاقها في توفير خدمات الماء والكهرباء والصحة والتعليم. وعانت العاصمة نواكشوط خلال السنوات الماضية من فيضانات نجمت عن أمطار فاقت بجزارتها المعدلات الموسمية، لكن البنية التحتية الغائبة وانخفاض بعض مناطقها عن مستوى سطح البحر تسبب في غمر المياه للطرق وتعطل حركة السير.